

ملاحظات على احتساب عائد المقاول في عقود الخدمة الفنية النفطية في العراق

د. علي مرزا*

أولاً: مقدمة

منذ أبرام عقود الخدمة الفنية النفطية، ابتداءً من الجولة الأولى للتراخيص في 2009، أثير تساؤل حول مفهوم "الإنتاج" الذي يستخدم في احتساب الدخل الإجمالي للشركة المقاول (المقاول)، عند تطبيق هذه العقود، (Merza (2009). ولقد ظهر ما يتعلق بهذا التساؤل مؤخراً، في المجال العام، بعد تصريح وزير النفط، في 30 آذار 2015، حول مدفوعات (تعويضات) إضافية لهذه الشركات بسبب "تقليص" الإنتاج خلال السنوات الأربع 2011-2014 نتيجة لعوامل ومقيدات أثرت على الإنتاج في حقول البصرة (مع تأثير طفيف على الحقول الباقية لجولات التراخيص)¹. وبالإشارة لبيانات وإيضاحات جهزتها وزارة النفط حول هذا التصريح، (أنظر جانب من البيانات والملاحظات في الجدول 1 أدناه)²، يمكن استنتاج مفهوم الإنتاج ومن ثم الإنتاج "الإضافي" الذي يستخدم في حساب الدخل الإجمالي (الربح) للشركات المقاول، كما سنتطرق إليه في هذا المقال. وسنتطرق أيضاً إلى معدل رسوم الأتعاب *remuneration fees* المستخدم في الحساب.

ومع أهمية البيانات والإيضاحات المجهزة من وزارة النفط، في هذا الخصوص، فيبدو أنها لا تشمل جميع الأوليات التفصيلية التي تم من خلالها حساب المدفوعات الإضافية للشركات المقاول. وبأخذ هذا الأمر بالاعتبار، وفي ظل حقيقة عامة مرتبطة به والمتمثلة في عدم توفر بيانات تفصيلية، في المجال العام، للإنتاج الفعلي لحقول جولات التراخيص ولا لطاقتها الإنتاجية للسنوات المبينة، فإن الاستنتاجات في هذا المقال هي استنتاجات أولية خاضعة للنقاش والتصحيح.

¹ ورد في موقع السومرية نيوز، في 30 آذار 2015، ما يلي: "وقال عادل عبد المهدي [وزير النفط] في بيان تلقت السومرية نيوز نسخة منه، إن العراق خسّر 14 مليار و448 مليون و146 ألف دولار وبمعدل 3.6 مليار دولار سنوياً منذ عام 2011 ولنهاية 2014 كتعويضات للشركات النفطية، نتيجة تعطيلات تتحمل هي مسؤوليتها". كما أشار الوزير إلى أن المادة 12.5 [من عقود الخدمة] نصت على "...حق الشركة الاستخراجية مراجعة مستوى الإنتاج المقترح الخاص بأي برنامج عمل مقترح او مصادق عليه...."، <http://www.alsumaria.tv/news/129301/>. ولقد تكررت الإشارة لذات الاقتباس تقريباً في مواقع اعلامية أخرى.

² في مداخلة أرسلها أحمد جواد إلى بعض الخبراء، تعليقاً على ما ورد في الإعلام عن تصريح وزير النفط، خاصة حول ارتفاع مبلغ "التعويضات"، استجاب وزير النفط ببيانات وتوضيحات حول التصريح المذكور. ولقد نُشرت المداخلة واستجابة وزير النفط على موقع *Iraq Business News* في 5 نيسان 2015 والذان يمكن الاطلاع عليهما من خلال الرابط التالي:

<http://www.iraq-businessnews.com/2015/04/05/14-4bn-compensation-to-iocs-how-accurate-or-possible/5/>

وسنستخدم المعلومات التي تضمنتها استجابة الوزارة في هذا المقال والتي شملناها في الجدول (1).

ثانياً: عائد وتكاليف المقاول في عقود الخدمة الفنية

هناك أربع مستويات تتعلق بالإنتاج في عقود الخدمة الفنية، وهي: خط الأساس *baseline* وإنتاج الهضبة المتعاقد عليه *plateau* والإنتاج الإضافي *incremental* والإنتاج المُحسَّن *improved*. ولقد ورد في العقود أيضاً ما أطلق عليه عامل الأداء *performance factor* (الذي يساوي حاصل قسمة الإنتاج الفعلي على إنتاج الهضبة) والذي لا ينبغي أن يتجاوز الرقم 1 وذلك لمنع المقاول من تخطي مستوى إنتاج الهضبة. ويساوي خط الأساس خط الشروع الذي يحدد في العقد (وينخفض بنسبة 5% سنوياً). وبالنسبة للحقول المنتجة يساوي خط الشروع مستوى الإنتاج عند أبرام العقد. أما الإنتاج المُحسَّن فيساوي خط الشروع زائداً 10%، أنظر: MoO (2009b) و Ghandi & Lin (2014).

وفيما يخص ما يستلمه المقاول، بما فيه الدخل الإجمالي (الربح)، ورد في بروتوكول المزايدة، للجولة الأولى، ما يلي (MoO (2009a, Chapter 2): "أ) يستحق المقاول تعويضاً لتكاليفه الفعلية، زائداً عنصر ربح، من خلال رسوم خدمة *service fees* ورسوم تكميلية *supplementary fees*، يستلمها نقداً أو عيناً، (ب) تدفع كل رسوم الخدمة من 50% من عوائد منطقة المقولة للإنتاج الإضافي عن خط اساس (*baseline*) محدد بالعقد والذي ينخفض خلال عمر المشروع. وتدفع الرسوم التكميلية من جزء من العوائد المتبقية لمنطقة المقولة، (ج) تشارك الدولة بنسبة 25% في كل منطقة مقولة، (د) يخضع المقاولون للضريبة في جمهورية العراق". ويتبين من الوثيقة الصادرة عن وزارة النفط التي تتعلق بعقود الخدمة الفنية، (MoO (2009b)، أن التكاليف التكميلية (كالمناح المسترجعة وتكاليف إزالة الالغام وغيرها، *recoverable bonuses, demining, etc*) تسترجع من خلال الرسوم التكميلية في حين تسترجع التكاليف المرتبطة بالإنتاج (تشغيلية ورأسمالية) من خلال رسوم الخدمة، أما "عنصر الربح" للمقاول فيحتسب من خلال رسم الأتعاب *remuneration fee* الإجمالي المحدد بالعقد. كل ذلك اعتماداً على قيمة الإنتاج "الإضافي" (وبعد الوصول إلى مستوى الإنتاج المُحسَّن).

ولكن من غير الواضح، في حساب الدخل الإجمالي للمقاول، من الوثائق "الرسمية" المتوفرة، هل أن الإنتاج "الإضافي" هو الإنتاج الفعلي أم الطاقة الإنتاجية (الهضبة) التي يتمكن المقاول من إنجازها، ناقصاً خط الأساس؟³

³ في تقييم عروض المزايدة في جولة التراخيص الأولى طُبِّقت معادلة يستخدم فيها الفرق بين مستوى إنتاج الهضبة *PPT* وخط الشروع/الاساس *IPR* كما يلي: $Bid\ Score = (PPT - IPR) * (100 - RFB)$. حيث أن *RFB* هو معدل رسم الاتعاب الذي يطلبه المقاول في عرضه، أنظر: MoO (2009). غير أن هذه المعادلة هي لغرض اختيار المزايد (المقاول) الذي ينتج عن عرضه أعلى قيمة لمعيار الاختيار في المزايدة (*Bid Score*) وليس الهدف منها تحديد كيفية حساب "أرباح" المقاول مستقبلاً.

ثالثاً: مفهوم الإنتاج المستخدم في احتساب دخل (ربح) المقاول

في ظل غياب تحديد واضح، في العقود، لمفهوم الإنتاج الذي يحتسب على أساسه الدخل الإجمالي (الربح) للمقاول فإن من المتوقع أن يهدف المقاول إلى أن يكون "الإنتاج" المستخدم في الحساب أقرب إلى الطاقة الإنتاجية (أي المنجز من مستوى الهضبة) في حين يحاول الجانب العراقي أن يكون الاحتساب على أساس هو أقرب إلى الإنتاج الفعلي. وتوفر المادة 12.5 من عقود الخدمة (والتي أشار الوزير إليها في تصريحه) مجالاً لكلا الطرفين للتجادب في تحديد أساس الاحتساب المرغوب.⁴ ولا شك أن محصلة هذا التجاذب في التوصل إلى تسوية مقبولة يعتمد على "القوة النسبية/التفاوضية" للطرفين. ولقد ظهر ذلك في إيضاحات وزارة النفط، المشار إليها أعلاه، حيث يتبين منها أن المقاولين طلبوا تعويضاً عن "التوقف" أو "التقليص" في الإنتاج، خلال الفترة 2011-2014، الذي نشأ، بالإضافة لتعليمات وزارة النفط بتحديد الإنتاج، عن مجموعة من المقيدات في الوقت الذي أقرت فيه الوزارة مجموعة فرعية من هذه المقيدات. وقد يكون اختيار هذا الوقت الحرج للمطالبة بالتعويض نابعاً من شعور الشركات المقاوله بحاجة الدولة الشديدة، نتيجة لنقص التمويل المتاح للميزانية العامة، لتعاون هذه الشركات في زيادة إنتاج وتصدير النفط بغية زيادة الإيرادات النفطية.

ويتضح من البيانات المجهزة من وزارة النفط (جدول 1) أن الإنتاج "غير المقلص" خلال الفترة 2011-2014 يزيد على الإنتاج الفعلي لتلك الفترة بحوالي 4.5%، واستخدمت الزيادة كأساس لاحتساب دخول المقاولين الاضافية (التي بلغت حسب البيانات المجهزة 264 مليون دولار وليس 14.4 مليار دولار المذكورة، في الإعلام، عن تصريح الوزير المشار إليه آنفاً). ويمكن الاستنتاج من ذلك ومما ورد من نقاط أخرى في إيضاحات الوزارة (ملاحظات جدول 1 أدناه) إلى أن الوزارة

⁴ تنص المادة 12.5 على ما يلي: لوزارة النفط (ROC) الحق في مراجعة مستوى الانتاج المستهدف او المقترح الوارد في اي خطة عمل work plan مقترحة او مقررة ولها الحق، على أسس مبررة ومن خلال اخطار خطي، الزام require المقاول او المشغل بتخفيض او زيادة معدل الانتاج من منطقة المقاوله تبعاً لأي من الأسباب التالية: (ا) تجنب إلحاق الضرر بالحقول، (ب) استثناء تبديد الغاز، على ان تبذل الوزارة افضل جهودها لاستغلال الغاز، (ج) دواعي السلامة، (د) دواعي تشغيلية، (هـ) تحديدات curtailment حكومية، (و) تحديدات نتيجة لعدم نقل الانتاج الصافي الى نقطة التحويل على أن لا يعود ذلك لخطأ من جانب المقاول او المشغل. وفي حالة تقليص انتاج النفط الخام نتيجة للفقرة (هـ) فان وزارة النفط تطبق التقليص بشكل غير تمييزي على الإنتاج من جميع توابعها في جمهورية العراق. وسيلتزم المقاول والمشغل بالتقليص حال صدور إخطار من وزارة النفط بما يتعلق باستثناء تبديد الغاز وتحديد الانتاج. وفي خلال الفترات التي يتم فيها تقليص معدل الانتاج بسبب الفقرات (ب) و(هـ) و(و) يتوقف تطبيق التعديل الوارد في المادة 19.5(e) [المتعلقة بشروط التصعيد R-Factor على رسم الأتعاب الوارد في العقد. وحالما يتم الاخطار من قبل الوزارة فيما يخص استثناء تبديد الغاز وتحديد الانتاج تتفق الاطراف، بنية حسنة، على آلية لتعويض المقاول بالكامل بأسرع وقت عملي، وبما يشمل، من بين أشياء اخرى، جدول انتاج معدل او تمديد يتعلق بالزمن او ما يدفع من الدخل المفقود للمقاول عن الكميات المقدرة غير المنتجة خلال الفترة التي قلصت فيها مستويات الانتاج تبعاً للفقرات (ب) و(هـ) و(و)]. انظر: MoO (2009b).

والشركات المقاوله تنتفان على تعريف الإنتاج غير المقلص ("الاعتيادي") بذلك المستوى الذي يبرره الطلب الخارجي (والداخلي) والذي تمنع الوصول إليه مجموعة من المقيدات زائداً لتعليمات الوزارة بتحديد الإنتاج. ولكن يبدو أن محصلة التجاذب (القوة النسبية/التفاوضية) نتج عنها تبني مقيدتين، في تحديد رقم الإنتاج غير المقلص، هما مقيدات طاقة الخزن وسوء الأحوال الجوية، بالإضافة لتعليمات الوزارة بتحديد الإنتاج. أما ما أضافه المقاولون من مقيدات أخرى كفترة توقف الابار وانقطاع التيار الكهربائي وأسباب تشغيلية أخرى فإنها لم تقر من قبل الوزارة ومن ثم لم تدخل في حساب الإنتاج "غير المقلص".

ويمكن التوصل إلى استنتاج مكمّل، يتعلّق بالتساؤل المطروح في أولاً وثانياً أعلاه، من مقارنة الجدولين (1) و(2). إذ يلاحظ، أولاً، أن الإنتاج غير-المقلص (الاعتيادي) للسنوات 2011-2014 يزيد على الإنتاج الفعلي بما يتراوح بين 3.0% و5.5% (متوسط 4.5%). وإذا شملت المقيدات الأخرى التي قدمها المقاولون، والتي لم تُقر، فستتراوح زيادة الإنتاج الاعتيادي على الإنتاج الفعلي بين 6% و10% (متوسط 7.5%). ثانياً، عند مقارنة الطاقة الإنتاجية بالإنتاج الفعلي أو الإنتاج "غير المقلص" يمكن قياس مدى ابتعاد أو اقتراب أساس الاحتساب من مستويات الهضاب. ولا تتوفر لدينا بيانات منشورة عما تم إنجازه من مستويات الهضاب المتعاقد عليها (أي ما تم بناءه من طاقات إنتاجية). ولكن من خلال اتصالات مع بعض الخبراء أمكن توفير تقديرات لما تم إنجازه من مستويات الهضاب (الطاقات الإنتاجية) بحلول 2014 والمبينة في جدول (2)⁵. وعند مقارنة مستوى الطاقات الإنتاجية لحقول البصرة (موضوع الدفعات/التعويضات الإضافية للمقاولين) مع إنتاجها الفعلي لسنة 2014، في هذا الجدول، يتبين أن الطاقة الإنتاجية تزيد على الإنتاج الفعلي بنسبة 29%، وهي أكبر بكثير من معدل النسبة التي وافقت عليها وزارة النفط (4.5%). وبهذا يمكن الاستنتاج، إن صحت أرقام الطاقات الإنتاجية، أن أساس احتساب رسوم أتعاب الشركات المقاوله هو ليس مستويات الهضاب المتعاقد عليها.

رابعاً: مستويات رسوم الأتعاب

يتبين من الجدول (1) أن معدل رسم الأتعاب الذي استخدم في تقرير مستوى أرباح المقاولين الإضافية عن الكميات "المقلصة" للفترة 2011-2014 يتراوح بين 1.98 و2.51 دولار/برميل اعتماداً على ما إذا استخدم في الحساب حصة المقاول الجديدة، في رسم الأتعاب الإجمالي، 95% أو القديمة 75%، على التوالي. ولكن في ضوء حقيقة أن معدل رسوم الأتعاب الإجمالية المحددة بالعقود والموزونة بالإنتاج الفعلي لحقول البصرة (للسنوات 2011-2014) يبلغ 1.94 دولار /برميل (جدول 1) فإن رقم

⁵ في هذا المجال أشكر حمزة الجواهري على اتاحته لبيانات مهمة عن طاقات الإنتاج النفطية. كما اشكر كامل المهدي على نقاشه لبعض جوانب هذه البيانات.

1.98 دولار هو أقرب إلى الصحيح. بعبارة أخرى يبدو أن حصة المقاول 95% التي تم اقرارها في 2014 كان لها أثر رجعي للسنوات 2011-2013. من ناحية أخرى، فإن الرقمين 1.98 و 2.51 دولار/برميل تم احتسابهما (في جدول 1) على أساس رسوم الأتعاب قبل دفع الضريبة. إذ لو أن نسبة الضريبة (35%) أدخلت في الحساب، بحيث ينظر للرقم 264 مليون دولار على أنه مدفوعات إضافية صافية (أي بعد دفع الضريبة)، لتبين أن معدل رسم الأتعاب الذي يحقق حصة صافية للمقاولين بمقدار 264 مليون دولار يتراوح بين 3.05 و 3.87 دولار/برميل (اعتماداً على استخدام 95% أو 75%)، على التوالي). وهذه مستويات لا تتوافق مع رسوم الأتعاب الإجمالية المحددة بعقود الخدمة لحقول البصرة ومعدلها الموزون المبين في جدول (1) وقدره 1.94 دولار/برميل. من ذلك يمكن الاستنتاج أن المبلغ المدفوع للمقاولين هو مبلغ إجمالي، أي قبل دفع الضريبة، وأن على المقاولين دفع 92 مليون دولار كضريبة دخل لخزينة الدولة، إذا كان معدل الضريبة هو 35% ($264 \times 35\%$).

المصادر

علي مرزا (2015) "الاقتصاد النفطي العراقي بعد ازمة انخفاض أسعار النفط"، ورقة مقدمة لمؤتمر "في الاقتصاد العراقي"، معهد دراسات عراقية، بيروت، 30 آذار - 1 نيسان 2015.

Ghandi, A., Lin, C. (2014) 'An Analysis of the Economic Efficiency of Iraq's Oil Service Contracts', a working paper, Institute of Transportation Studies, University of California at Davis, Iraq_TSC_paper.pdf, downloaded on 11 April 2015.

Merza, A. (2009) 'First Round of Licensing in Iraq: An Economic Evaluation', *MEES*, 24 August.

_____(2011), 'Oil revenues, public expenditures and saving/stabilization fund in Iraq', *International Journal of Contemporary Iraqi Studies* 5: 1, pp. 47-80, doi: 10.1386/ijcis.5.1.47_1.

Ministry of Oil, MoO (2009a) *Final Tender Protocol for the Award of Service Contracts, Iraq's First Petroleum Licensing Round*, Petroleum Contracts and Licensing Directorate (PCLD), Baghdad, Iraq. April 23.

_____(2009b) *Technical Service Contract*, No date. Downloaded, from the Ministry of Oil's website, on 7 October, 2010, as a PDF document: *Technical_Service_Contract.pdf*.

* باحث وكاتب اقتصادي.

يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

Ali Merza, April 2015, merza.ali@gmail.com.

جدول (1) الدخل الإضافي لمقاولي عقود الخدمة الفنية 2011-2014

2014-2011	
	أولاً: بيانات مجهزة من وزارة النفط
140	كميات التقليل الكلية المقررة للحقول مليون برميل
14,448	الخسارة في عوائد الحقول نتيجة التقليل مليون دولار
103.3	معدل السعر المستخدم في الحسابات دولار/برميل
264	الدخل (الربح) المدفوع للمقاولين عن كميات التقليل في الإنتاج مليون دولار
94	كميات التقليل غير المقررة مليون برميل
	تقدير لمعدل رسم الأتعاب الذي استخدمته الوزارة في الحساب (قبل الضريبة)
2.51	بافتراض حصة المقاول 75% (عدا 2014، 95%) دولار/برميل
1.98	بافتراض حصة المقاول 95% (2014-2011) دولار/برميل
	ثانياً: بيانات إضافية وحسابات تدقيقية
3,107	مجموع الإنتاج الفعلي لحقول البصرة مليون برميل
4.5%	نسبة كميات التقليل المقررة لحقول البصرة إلى الإنتاج الفعلي
1.94	معدل رسوم الأتعاب "الفعلية" الموزونة بالإنتاج الفعلي لحقول البصرة دولار/برميل
101.1	معدل السعر الفعلي للنفط المصدر من موانئ الجنوب 2014-2011 دولار/برميل
7.5%	نسبة طلبات المقاولين المقررة وغير المقررة إلى الإنتاج الفعلي

المصادر:

أولاً: بيانات وتوضيحات مجهزة من وزارة النفط (في اعقاب تصريح وزير النفط عن التوصل لتسوية مع الشركات المقاوله لتعويضها عن تقليل الإنتاج) منشورة في موقع *Iraq Business News* في 5 نيسان، 2015:

<http://www.iraqbusinessnews.com/2015/04/05/14-4bn-compensation-to-iocs-how-accurate-or-possible/5/>

ومن ضمن التوضيحات ورد ما يلي:

(1-1) كميات التقليل المقررة تمثل كميات التقليل لأسباب ارتفاع الخزين او سوء الاحوال الجوية. وبلغ مجموع كميات التقليل غير المقررة 94 مليون برميل، والتي تمثل مطالبات المقاولين بالتعويض عن التقليل لأسباب تشغيلية (فترة توقف الآبار وانقطاع التيار الكهربائي، ... الخ).

(2-1) إن تأثير التقليل المفروض على حقل الحلفاية وحقول ميسان يكون طفيفا لانخفاض معدلات الانتاج نسبيا ولوجود سعة خزنية داخل هذه الحقول. كما ان حقل الاحدب لا يتأثر بالتقليل وذلك كون جزء كبير من انتاج الحقل يتم ضخه الى محطات توليد الطاقة الكهربائية (الزبيدية والقدس) والمصافي بالإضافة لوجود سعة خزنية داخل الحقل.

(3-1) بينت شركة نفط الجنوب انه تم الايعاز الى مشغل حقل غرب القرنة/المرحلة الثانية بتقليل الانتاج ليكون 350 أ-ب-ي بدلاً من 390 أ-ب-ي، والى شركة بتروجاينا مشغل حقل الحلفاية بتقليل الانتاج ليكون 50 أ-ب-ي بدلاً من 85 أ-ب-ي ولفترة مؤقتة بسبب انخفاض الكثافة النوعية لمزيج خام البصرة الى 27 درجة على ان يتم تعويض المقاول عن هذه الكميات مما يعني اضافة اسباب جديدة للتقليل، علما ان الكثافة النوعية للحقلين اعلاه هي 27، 22، على التوالي.

ثانياً: بيانات إضافية وحسابات تدقيقية:

(1-2) مجموع الإنتاج الفعلي لحقول البصرة ومعدل سعر التصدير: مجمعة من بيانات شهرية في موقع وزارة النفط الإلكتروني وبيانات تفصيلية من مصادر فرعية أخرى.

(2-2) معدل رسوم الأتعاب الفعلية الموزونة بالإنتاج الفعلي لحقول البصرة: استخدم في الحساب الإنتاج الفعلي لحقول البصرة في الجدول (2) ورسوم الأتعاب الفعلية لحقول التراخيص في البصرة من أرقام خلفية للجدول (1) في علي مرزا (2015). مع العلم أن رسوم الأتعاب "الفعلية" هي تلك الواردة في عقود الخدمة.

ملاحظة: في الحالات التي يُعوّض فيها المقاول عن تقليل الإنتاج والواردة تفاصيلها في المادة 12.5 من عقود الخدمة لا تطبق

شروط التصعيد (*escalation clauses, R-Factor*)، الواردة في فقرات المادة 19.5، على رسم الأتعاب الاجمالي. ومن الجدير ذكره، أنه عند تطبيق هذه الشروط فإنها تؤدي إلى تخفيض رسوم الأتعاب إلى أقل من تلك الواردة في العقود ومن ثم تخفيض معدلها إلى أقل من 1.94 دولار/برميل. أنظر (MoO (2009b). وللإطلاع على مثال رقمي في تأثير شروط التصعيد على معدل رسم الأتعاب في عقود الخدمة أنظر الجدول (4) في (Merza (2011).

جدول (2) الإنتاج الفعلي والاعتيادي والطاقة الإنتاجية

2014		نسبة الإنتاج الاعتيادي إلى الإنتاج الفعلي %					الإنتاج الاعتيادي (غير المقلص) أ.ب.ي				الإنتاج الفعلي (المقلص) أ.ب.ي				
نسبة الطاقة الإنتاجية إلى الإنتاج الفعلي، %	الطاقة الإنتاجية أ.ب.ي	2011-2014	2014	2013	2012	2011	2014	2013	2012	2011	2014	2013	2012	2011	
129	3,220	104.5	103	106	104	104	2,583	2,290	2,140	1,876	2,496	2,159	2,049	1,801	البصرة
295	645	100.0	100	100	100	100	219	171	132	116	219	171	132	116	ميسان وذى قار
129	178	100.0	100	100	100	100	138	130	129	30	138	130	129	30	الكويت
114	3	100.0	100	100	100	100	3	2	2	2	3	2	2	2	نجمة والقيارة
142	4,046	104.0	103	105	104	104	2,942	2,593	2,403	2,024	2,855	2,462	2,312	1,949	المجموع

المصادر:

- (1) الإنتاج الفعلي: تجميع كميات الإنتاج الشهرية المنشورة في موقع وزارة النفط الإلكتروني وبيانات تفصيلية من مصادر فرعية أخرى.
- (2) الإنتاج غير المقلص: إيضاحات وزارة النفط حول مجموع كمية التقليل للسنوات 2014-2011 والتي أنصبت بمعظمها على حقول البصرة. ولقد قسمت الكميات على السنوات 2014-2011 بالتناسب مع قيمة التقليل لهذه السنوات الواردة في الإيضاحات. أما توزيعها على حقول البصرة فجرى بالتناسب مع الإنتاج الفعلي فيها. ثم أضيفت كميات التقليل حسب السنوات والحقول للتوصل إلى الإنتاج غير المقلص (الاعتيادي).
- (3) الطاقة الإنتاجية 2014: تمثل مستوى الهضاب التي تم تنفيذها بحلول 2014، علي مرزا (2015).